

Distr.
GENERAL

A/RES/47/183
25 February 1993

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٧٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/47/718/Add.2 و Corr.1)]

١٨٣/٤٧ - الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أهمية واستمرار صحة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(١)، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع^(٢)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٣)، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(٤)، ومختلف الاتفاقات، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١^(٥)، التي اعتمدت في أثناء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة^(٦)، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كجهاز للجمعية العامة، وقرارها ٢٦١/٤٥

(١) القرار د/١٨ - ٣، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر

١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه

١٩٩٢ (A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧)، و ٢/٣١ ألف وباء، و ٣/٣٤.

المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١ الذي قررت فيه عقد الدورة الثامنة للمؤتمر في كرتاخينا دي اندياس، كولومبيا، في الفترة من ٨ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢،

وقد نظرت في الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، ولاسيما الإعلان والوثيقة المعنويين "شراكة جديدة من أجل التنمية : التزام كرتاخينا"^(٧)، واذ تلاحظ مع الارتياح النتيجة الناجحة جدا التي تكللت بها الدورة الثامنة للمؤتمر، وروح التعاون والتضامن الصادقين - روح كرتاخينا - التي انبثقت منها،

واذ تعرب عن عميق امتنانها لكولومبيا حكومة وشعبا للحفاوة التي شملا بها المشتركين في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وللرفاق التي وفراها لعقد الدورة الثامنة،

واذ تلاحظ أهمية متابعة تنفيذ السياسات والتدابير التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة وابقائها قيد الاستعراض،

واذ تؤكد أن مشاعر القلق التي تساور المجتمع الدولي ازاء الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وقضايا التجارة والتنمية، والصعوبات التي تواجه العديد من البلدان في تحقيق معدلات تنمية مرضية، تستحق اهتماما مستمرا، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية،

واذ تؤكد من جديد، في هذا السياق، الحاجة الى اعطاء أولوية للمشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا من جراء ضعف اقتصاداتها وتأثرها بصورة خاصة بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية،

واذ تكرر تأكيد أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينبغي أن تسفر عن نتائج جوهرية ومتوازنة في كل المجالات المطروحة للبحث، وإذ تعرب عن قلقها لأن تلك المفاوضات لم تكتمل بعد، وإن كانت تأمل أن تنتهي سريعا إلى نتيجة ناجحة مع مراعاة المصلحة المحددة للبلدان النامية،

أولا

١ - تؤيد النتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، ولا سيما الالتزامات التي تم الاتفاق عليها، وتشدد على أهمية الشراكة الجديدة من أجل التنمية التي أعلنها المؤتمر في تلك الدورة والتي ستقوم البلدان في اطارها بالعمل معا بتعاون ونشاط من أجل التصدي لتحديات التنمية في التسعينات، وتعرب عن ارادتها السياسية ومسؤوليتها فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها؛

٢ - ترحب بتدابير الإصلاح المؤسسي بعيدة الأثر التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة فيما يتعلق بوظائف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجهازه الحكومي الدولي وأساليب عمله وتوجهاته الفنية، وتوافق على أن هذه التدابير تشكل مساهمة قيّمة في عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة التي بدأتها الجمعية العامة؛

٣ - تعيد تأكيد الدور الهام الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه جهازاً رئيسياً للجمعية العامة في ميدان التجارة والتنمية وأنسب مركز تنسيق في الأمم المتحدة نفسها للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها من قضايا في مجالات رئيسية تشمل التجارة والسلع الأساسية والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، بما يخدم مصالح جميع البلدان، ولاسيما مصالح البلدان النامية؛

٤ - ترحب بموافقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على إعادة تركيز أعماله الفنية على أربعة مجالات، هي شراكة جديدة من أجل التنمية، والترابط العالمي، ومسارات التنمية، والتنمية المستدامة، باعتبارها توجهات لتطوير نهج جديدة لتناول القضايا الطويلة الأمد، وأفكاراً يهتدى بها في اتباع أساليب عمل جديدة تجاهها، وتقدر الجهود التي بذلت في هذا الشأن وتشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الخصوص؛

٥ - ترحب أيضاً بالأولوية العالية التي يوليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لقضايا السلع الأساسية، وتخفيف حدة الفقر، وتنمية الخدمات، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والاستثمار والتدفقات المالية، والتحويل إلى القطاع الخاص، وإتاحة الفرص التجارية للبلدان النامية، والاستثمار ونقل التكنولوجيا، والكفاءة في التجارة؛

٦ - تؤكد أهمية المساهمة التي يمكن أن يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى التنمية المستدامة في سياق تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بشأن جملة أمور منها المسائل المتصلة بالتجارة في مجالات البيئة والتخفيف من حدة الفقر والسلع الأساسية والتكنولوجيا؛ وفي هذا الصدد، تطلب إلى المؤتمر العمل بشكل وثيق مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛

٧ - تدعو جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إلى الاستجابة بالقبول للطلبات التي توجه إليها فيما يتعلق بالأجزاء ذات الصلة من الالتزامات الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة؛

ثانيا

٨ - تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الثامنة والثلاثين^(٨)، والجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين^(٩)، وتطلب إلى جميع الدول أن تتخذ الإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ نتائج هاتين الدورتين؛

٩ - تعرب عن ارتياحها للإجراءات التي بدأها مجلس التجارة والتنمية لتنفيذ الترتيبات المؤسسية الجديدة، وتنفيذ التوجهات الفنية التي وافق عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د - ٣٨) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٢ بشأن متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة^(١٠)؛

١٠ - تحيط علما بموافقة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة على تعليق لجان مجلس التجارة والتنمية القائمة حاليا، باستثناء اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية؛

١١ - تؤيد إنشاء واختصاصات اللجان الدائمة الجديدة والأفرقة العاملة المخصصة الجديدة، حسبما ترد في مرفق مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د-٣٨)، فضلا عن عقد دورات تنفيذية للمجلس بهدف تعزيز وظائفه في مجال السياسة العامة؛

١٢ - تحيط علما بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٩ (د-٣٩) المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن إنشاء فريق عامل مخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح^(١١)؛

١٣ - ترحب بتبسيط وتعزيز الجهاز الحكومي الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبتحسين أساليب العمل بهدف توفير أساس موضوعي وتقني معزز لوظائف المؤتمر، على نحو ما اتفق عليه في الدورة الثامنة للمؤتمر؛

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٥ (A/47/15)، المجلد

الأول.

(٩) المرجع نفسه، المجلد الثاني.

(١٠) المرجع نفسه، المجلد الأول، الفصل الثاني.

(١١) المرجع نفسه، المجلد الثاني، الفصل الثاني، الفرع باء - ٨.

١٤ - تؤيد القيام، في حدود الموارد القائمة، بعقد ندوة دولية للأمم المتحدة بشأن الكفاءة في التجارة في عام ١٩٩٤ مدتها اسبوع واحد، وتطلب الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد تلك الندوة، آخذا في اعتباره الأعمال التحضيرية للفريق العامل المخصص المعني بالكفاءة في التجارة والتابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

١٥ - تحيط علما بالمساهمة القيّمة التي قدمها مجلس التجارة والتنمية، والتي يشهد عليها "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٢" (١٢)، في تفهم الآثار الدولية المترتبة على السياسات الاقتصادية الكلية والقضايا المتعلقة بالترابط العالمي مع الإشارة بوجه خاص الى التحول الذي طرأ مؤخراً على مشاكل التنمية وآفاقها، وترحب بالنتيجة التي أسفرت عنها مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع؛

١٦ - تحيط علما أيضا بالتسليم من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة ومن جانب مجلس التجارة والتنمية بأنه ينبغي للحكومات أن تنظر، كجزء من مكافحة الحمائية وحسب مقتضى الحال، في إنشاء آليات شفافة على المستوى الوطني؛

ثالثا

١٧ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يساعد في تعزيز التدابير اللازمة لتنشيط عملية التنمية في البلدان النامية، متابعة لهدف تنشيط التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين؛

١٨ - تحث جميع البلدان على أن تفي بالتزاماتها بوقف وعكس مسار الحمائية وعلى أن تتوصل إلى اتفاق نهائي حول القضايا المتبقية لجولة أوروغواي، وتعيد تأكيد أن توصل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الى نتيجة متوازنة وشاملة له أهمية حاسمة، وهو أمر لازم من أجل تعزيز قواعد وضوابط نظام التجارة الدولي وتعزيز الكبير لآفاق التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان. وبخاصة البلدان النامية.

الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢